الكويت وهندوراس تعقدان الاجتماع الأول للمشاورات الثنائية لوزارتي خارجية البلدين

عقدت دولة الكويت وجمهورية هندوراس الصديقة أمس أعمال الاجتماع الأول للمشاورات الثنائية بين وزارتي خارجية البلدين الصديقين عبر تقنية الاتصال المرئي والمسموع «عن بعد».

وقالت وزارة الخارجية في بيان صحفي ان الجانبين تناولا في الاجتماع سبل تعزيز التعاون الثنائي على مختلف الأصعدة ودفع العلاقات نحو آفاق أرحب إلى جانب تبادل وجهات النظر حيال القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأضافت ان الجانبين الكويتي والهندوراسي اتفقا على إيجاد آلية لمتابعة مخرجات هذا الاجتماع وبحث تحقيق نتائجه مشيرة الى ان الاجتماع خلص إلى التفاهم حول ضرورة التنسيق المستمر ومواصلة التعاون بين البلدين في المحافل الدولية ودعم الجهود الرامية نحو تسوية الأزمات عبر القنوات الدبلوماسية والحوار البناء.

جانب من الحضور ويبدو الزميل رئيس التحرير الدكتور بركات الهديبان

سمو الشيخ صباح الخالد أجاب عن الأسئلة بكل شفافية

معزّز ومكرّم.. ولا راح ينجاس جيبه

نتوقع دخول 90 ألفاً من أبنائنا إلى سوق العمل ولكن بهذه الطريقة سيكون الأمر صعباً للغاية

اللقاء اتسم بالصراحة والحسم

- لدينا خبراء ودراسات ومع إخواننا أعضاء مجلس الأمة سنتدارسها ونضعها موضع التنفيذ
- نحن بحاجة الآن لإنقاذ التعليم من الضرر الذي تسببت به جائحة كورونا وليس استمرار التعليم
- هناك 77 بلاغاً إلى هيئة نزاهة منها 44 أحيلت إلى النيابة و122 قضية اعتداء على المال العام
- 1691 قضية تعدٍ على أملاك الدولة و282 اتجار بالإقامات والبشر وكل ذلك خلال سنة

استكملنا التحول الرقمي سنزيح المستفيدين من فاسد ومفسد.

وأضاف: نتوقع دخول 90 ألفاً من أبنائنا إلى سوق العمل، ولكن بهذه الطريقة وهذا الشكل سيكون الأمر في غاية الصعوبة، مبينا أن لدينا خبراء ودراسات ومع إخواننا أعضاء مجلس الأمة سنتدارسها ونضعها موضع التنفيذ.

وأشار إلى ترشيد الدعوم المقدمة للمواطنين وتقديم الخدمة لهم بشكل أفضل.

ولفت الخالد إلى أن الأزمة الثانية التي تسببت بها جائحة كورونا، هي أزمة التعليم، مشيراً إلى أن الحاجة الآن هي لإنقاذ التعليم وليس استمرار التعليم، مستعرضا ما حدث في بعض الدول من عودة إلى المدارس ثم التعطيل مجدداً.

وأكد الخالد أن «المواطن معزّز ومكرّم.. ولا راح ينجاس جيبه».

وأشار إلى أن التحدي الثالث هو مواصلة مكافحة الفساد والحفاظ على المال العام.

وبين أن هناك 77 بلاغا إلى هيئة نزاهة، 44 منها أحيلت إلى النيابة، و122 قضية اعتداء على المال العام لدى النيابة العامة، و1691 قضية تعد على أملاك الدولة، و282 قضية اتجار بالإقامات والبشر، وكل ذلك خلال سنة، مشدداً على مكافحة الفساد والحفاظ على المال العام.

وأضاف الخالد: نؤكد أهمية الحريات المسؤولة في بناء المجتمع، مع الحرص على ثوابتنا التي تعرفونها.

طلب من رؤساء التحرير سماع مرئياتهم ومقترحاتهم لمراجعة القوانين، أو تقديمها لأعضاء مجلس الأمة، كي تراجع ونتشارك فيها.

وقال الخالد عما يثار عن الحل غير الدستوري لمجلس الأمة: «لا أملك هذا الحق ولا أملك نقاشه وهو مو عند رئيس الوزراء».

وأكد الخالد: أنا أحاسب إذا تسترت على فاسد أو جاملت في إجراءات تساعد فاسداً.

وعن العلاقة مع مجلس الأمة، أضاف الخالد: واجبي التواصل مع المجلس والقوى السياسية والمجتمع المدني، وأسمع منهم والجلوس معهم في المرحلة المقبلة.

وتابع: صحيح أن العملية السياسية تشهد توتراً، ولكن طالما عندي دستور وقانون، فأنا في الطريق السليم، وهذا ما نحرص عليه، وما أقسمنا عليه.

وحذر الخالد في معرض حديثه عن خلل الميزانية، حذر من خطورة استمرار الوضع الحالي من دون الإصلاح المطلوب، ويجب أن نخوض التحدي ولا نضع الأعذار.

من جهة ثانية، رد الخالد على سؤال بشأن الاستجواب الذي أعلن عن تقديمه اليوم، قائلا: ضمن الدستور والقانون يا هلا ومرحبا، مضيفاً: لا دستورية، لا سرية، لا تشريعية.

وبالعودة لموضوع اللقاحات المضادة لكورونا، شدد الخالد على عدم القبول بلقاح غير معتمد وغير آمن، فصحة المواطنين والمقيمين هي الأساس.

وعن موعد التشكيل الحكومي، رد الخالد: أحتاج إلى وقت، لعقد اجتماعات مع النواب وجمعيات النفع العام، والفاعليات والنشطاء، والخبراء والمختصين في مجالات متعددة.. ولا أستطيع أن أحدد المدة التي أحتاجها، لكن وقتي مسخر لهذا الأمر، وإن شاء الله الوقت لا يكون طويلا ومتأخراً.

وتابع: إن شاء الله ستتعامل الحكومة الجديدة وبرنامجها مع الكثير من القضايا.

وتحدث الخالد عن أثر الإغلاق وجائحة كورونا في تأخير منطقة جنوب سعد العبدالله، مؤكداً "الاستمرار في جدولنا الزمني".

وقال: الدستور نص على العدالة والمساواة، وأقسمنا على ذلك، وإن وجدت اختلالات علينا تصويبها والعودة للمسار الصحيح.

كما أكد أن «علينا ألا نخذل المواطنين، ونحن ملتزمون بكل استحقاقاتهم وخدماتهم ورواتبهم»، مضيفاً «بدأنا بالبيت الحكومي بعيداً عن جيب المواطن بأي شكل من الأشكال».

وذكّر الخالد بكلامه في اللقاء السابق مع رؤساء التحرير عن الخلل في التركيبة السكانية المتمثل بنسبة الكويتيين من السكان 30 في المئة مقابل 70 في المئة لغير الكويتيين، مشيراً إلى الحاجة لوقت لإصلاح الخلل والوصول إلى الوضع المثالي، مبيناً أن هناك قوانين ولوائح تنفيذية لسوق العمل تنعكس على التركيبة السكانية.

وسأل الخالد: شكلتُ حكومتين، هل كان فيهما محاصصة؟ فما فيه مصلحة البلد إن شاء الله أكمل عليه، مضيفاً: أؤكد على أهمية فريق عمل قادر على التنفيذ ويتحمل مسؤولية الإجراءات الصعبة التي نقبل عليها سواء في الاقتصاد أو التعليم.

وأضاف: التشكيل الحكومي المقبل، من يشارك فيه يجب أن يكون قادراً على ذلك.

ولفت الى أن هناك أدوات تساعد الوضع الاقتصادي مثل الدين العام والضمان المالي، والحكومة لم تستطع تمرير القانونين في المجلس السابق.

وقال إن المهم أن تكون لدينا وسائل للتعامل مع الوضع الصعب.

وتساءل الخالد: بين إصدار السندات وتسييل الأصول، ألا يوجد عقل يقبل بهذا الفارق بين الحلين؟ وقال: نحن الحكومة نبدأ بأنفسنا للتعامل مع الوضع الاقتصادي الصعب، لماذا نذهب في طريق الانسداد، والظروف متاحة؟».

وأضاف: أنا متأكد أن إخواني في مجلس الأمة يشاركوننا ونحتاج الدعم منهم للاستمرار في إصلاح الخلل الاقتصادي، وثقتنا في تفهمهم، فنحن شركاء في تصحيح المسار الاقتصادي وتعديل الخلل.

وأشار إلى أن جائحة كورونا والأزمة الصحية أثرت على مبادرين ومبادرات وأعمال، مؤكداً الحرص على المواطنين، وكيفية الاستمرار ولو بالحد المقبول حتى نتجاوز الأزمة الصحية.

ونبّه إلى أن خطورة السلالات المتحورة لفيروس كورونا، لافتا الى أنها تستوجب الحذر والوقاية من وصولها وانتشارها السريع.

وقال الخالد: قطعنا 4 مراحل ونصف من خطة العودة للحياة الطبيعية، لكن مازال هناك ما يمثل خطراً عالياً.

وأضاف الخالد: لا أريد أن أثير القلق، ولكن علينا توخي الحذر ونكمل المسيرة متكاتفين ومتساندين.

وقال: نعم وقعنا في أخطاء، وأنا المسؤول، ولكن أعطوني أحدا لم يقع في أخطاء في التعامل مع هذه الجائحة.

وقال «للنواب الحق في تقديم قانون العفو الشامل لكن لا يوضع كشرط الآن، أما العفو الخاص، فلا حق لأحد أن ينازع صاحب السمو فيه.. لا أنا ولا غيري».

- أنا أُحاسب إذا تستّرت على فاسد أو جاملت في إجراءات تساعد فاسداً وملتزم بقسمي
- أحتاج إلى وقت للتشكيل الحكومي ولا أستطيع أن أحدد المدة التي أحتاجها ولن نتأخر طويلاً
- تأخير منطقة جنوب سعد العبدالله كان أثر الإغلاق وجائحة كورونا لكننا مستمرون في جدولنا الزمني
- الدستور نص على العدالة والمساواة وأقسمنا على ذلك وإن وجدت اختلالات علينا تصويبها
- نحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى لإصلاح خلل التركيبة السكانية والوصول إلى الوضع المثالي
- السلالات المتحورة لفيروس كورونا تستوجب الحذر والوقاية من وصولها وانتشارها السريع

العفو وفق الدستور

قال الخالد "ان موضوع العفو واضح في الدستور والمادة "75" منه نصت على ان العفو الخاص حق أصيل لصاحب السمو أمير البلاد لا ينازع فيه والنص الدستوري حدد العفو الشامل بقانون ومن حق النواب تقديم اقتراح بقانون في هذا الشأن وسوف تتعامل معه الحكومة وفق الضوابط الدستورية والقانونية".

المصالحة الخليجية

أعرب الخالد عن خالص الشكر والتقدير لسمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد على دور سموه الكبير في قمة وبيان "العلا" والذي أتمت فيه المصالحة الخليجية، مؤكدا أن "دور سمو الشيخ نواف الأحمد يأتي استكمالا لدور القائد والوالد سمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد".

لقاء الكتل النيابية

قال سمو الشيخ صباح الخالد إنه ينوي لقاء الكتل النيابية وجمعيات النفع العام والمختصين لسماع آرائهم قبل تشكيل الحكومة في مسعى للوصول الى الأهداف المنشودة ومواجهة التحديات بما يخدم مصلحة البلاد.